Open Access VOL4(1) 2022

An economic study to evaluate the rates of trade exchange between Egypt and the COMESA countries in light of recent economic changes

Prof. Dr. Mohamed Younis Abdel Halim

Professor of economics, Dean of the Faculty of Commerce, Al-Azhar University

Dr. Karima Mohamed Al-Saghir

Economics lecturer at the Institute for Research and Studies of African and Nile Basin Countries - Aswan University

Mr.Mohamed Imran Ahmed

Master's Researcher at the Institute for African Research and Studies and the Nile Basin Countries - Aswan University

Abstract:

Egypt has established a vision aimed at deepening business integration among the countries of the region to expand the pace of economic recovery from the COVID-19 pandemic. This vision arises from these challenges and in light of the important role played by COMESA as a regional economic grouping aimed at achieving sustainable development for member states, deepening economic integration, and regional development among the member countries, in harmony with the African Continental Free Trade Agreement. The Egyptian vision aims to launch several initiatives to contribute to deepening integration in various economic sectors in the short and medium terms. Egypt believes that encouraging businesses—encompassing all forms of commercial, investment, and productive activities—will significantly contribute to accelerating the pace of recovery.

Regarding regional trade integration and the removal of customs barriers, Egypt has been implementing agreed-upon customs exemptions since its accession to COMESA, within the framework of the free trade area, in accordance with the principle of reciprocity. It is also working to remove any obstacles that prevent member states from providing the necessary exemptions in this regard, and establishing a mechanism for periodically reviewing the trade policies of member states. This will contribute to the effective participation of countries in applying customs privileges. Egypt places great importance on enhancing continental integration and encouraging the signatory countries of the free trade agreement for the three groupings to ratify the agreement so that it can be implemented and come into effect. Regarding industrial integration, it requires increasing productivity and cooperation in various manufacturing sectors and benefiting from the

available resources of the countries in the region and their competitive capabilities to increase industrial production.

Keywords: COMESA, Agreement, Integration

Citation: Mohamed Imran, Economic Study to Evaluate Trade Exchange Rates Between Egypt and COMESA Countries in Light of Recent Economic Changes, The International Journal of Advanced Research on Law and Governance, Vol.4, Issue 1, 2022.

© 2022, Imran. M, licensee The Egyptian Knowledge Bank (EKB). This article is published under the terms of the EKB which permits non-commercial use, sharing, adaptation of the material, provided that the appropriate credit to the original author(s) and the original source is properly given.

دراسة اقتصادية لتقييم معدلات التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا في ضوء التغيرات الاقتصادية الأخيرة

أ.د/ محمد يونس عبد الحليم
أستاذ الاقتصاد، عميد كلية التجارة بنين جامعة الازهر
د/ كريمة محمد الصغير
مدرس الاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل- جامعة أسوان
محمد عمران أحمد
باحث بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل- جامعة أسوان

الملخص:

وضعت مصر رؤية تهدف لتعميق تكامل الأعمال بين دول الإقليم لتوسيع وتيرة التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا، انطلاقا من هذه التحديات وفي ظل الدور المهم الذي تضطلع به " كوميسا " كتجمع اقتصادي إقليمي يهدف إلى بلوغ التنمية المستدامة للدول الأعضاء وتعميق الاندماج الاقتصادي والتكامل الإقليمي والتنمية ما بين دول التجمع، وذلك بالتناغم مع اتفاقية منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية.وتستهدف الرؤية المصرية طرح عدد من المبادرات للمساهمة في تعميق التكامل، في عدد من القطاعات الاقتصادية، على المديين القصير والمتوسط. وان رؤية مصر في أن تشجيع الأعمال - بمفهومها الشامل للأعمال التجارية والاستثمارية والإنتاجية - سيسهم بشكل كبير في تسريع وتيرة التعافي. وفيما يتعلق بالتكامل التجاري الإقليمي، وإزالة العوائق الجمركية، دأبت مصر منذ انضمامها لـ " كوميسا " على تطبيق الإعفاءات الجمركية المتفق عليها، في إطار منطقة التجارة الحرة، وفقًا لمبدأ المعاملة بالمثل. والعمل على إزالة أي عقبات، تحول دون قيام الدول الأعضاء، بتقديم الإعفاءات اللازمة في هذا الصدد، ووضع آلية لمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، بشكل دوري؛ وهو الأمر الذي سيسهم في مشاركة الدول بفعالية لتطبيق الامتيازات الجمركية، وتولي مصر اهتماما كبيرا بتعزيز التكامل القاري، والعمل على تشجيع الدول الموقعة، على اتفاقية منطقة التجارة الحرة للتجمعات الثلاثة؛ للتصديق على الاتفاقية ليتم تطبيقها، ودخولها حيز النفاذ. وبشأن التكامل الصناعي فيتطلب زيادة الإنتاجية والتعاون في القطاعات التصنيعية المختلفة والاستفادة من الموارد المتاحة لدول الإقليم وقدرتها التنافسية في زيادة الإنتاج الصناعي.

الكلمات المفتاحية: كوميسا، اتفاقية، التكامل

المقدمه:

وجدت بعض الدارسات التطبيقية أن هناك تكتلات تجارية عادت على أعضائها بمزايا إقتصادية مثل زيادة الصادرات وتحسين شروط التبادل التجاري وزيادة درجة المنافسة وتوسيع نطاق حجم الانتاج والسوق وزيادة مستوى تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة وإنعكاسه على هيكل التبادل التجاري وجذب الإستثمارات الأجنبية وزيادة عوائد الاستثمار وزيادة معدلات التوظف وزيادة كفاءة النظم الضريبة المطبقة ورفع مستوى كفاءة المؤسسات الوطنية وضمان قيام النظم الديمقراطية وإستقرارها وحماية الدول الأعضاء من مشاريع الهيمنة الدولية ونشر السلام ودحر الحروب والصراعات ومساندة الدول الأعضاء المتعثرة واكتساب موقف دفاعي وسياسي قوى فى المفاوضات الدولية وزيادة مستوى الرفاهية مقارنة بما كان كائن قبل عقد تلك التكتلات مثل اتفاقات (**EU, NAFTA, MERCOSUR, SACU**) فى حين وجدت دارسات أخرى أن هناك اتفاقات تجارية أخرى أدت بعد عقدها الى إساءة الوضع الاقتصادي لأعضائها مثل إتفاقيات (**ECOWAS, CEMAC,WAEMU, SADC, CARICOM, MAGREB**) ففي حين حقق بعض الأعضاء عائد إقتصادي مقبول إلا أن البعض الأخر عانى بوضوح من فاقد إقتصادي كبير، خاصة وان مبررات عقد تلك الاتفاقيات كان سياسيا فى المقام الاول على غرار الاتحادات الجمركية الإيطالية، والكندية، والألمانية، والأسترالية فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشري [1].

ولا يعنى هذا ان يكون هناك فائض فى الميزان التجاري جراء عقد اتفاقات التجارة الحرة ولكن على الاقل يكون هناك بوادر لتقليل عجز الميزان التجاري وامكانيات لاستيعاب التكنولوجيا وتغيرات فى هيكل الصادرات والواردات.

فاتفاقات التجارة الحرة لا توفر بذاتها الفرصة لزيادة الصادرات وجذب الإستثمارات بقدر ماهي فرصة لنفاذ الصادرات للخارج وحفز القدرة التنافسية، وليست الية لزيادة الانتاج والجودة لأن تفوق الصادرات بالكميات والجودة المطلوبة مرهون بالأساس بمدى كفاءة السياسات المحلية المطبقة.

فأي اتفاقية تجارية على مستوى العالم لها مكاسب وخسائر لكل طرف من أطرافها فى انَ واحد ومن ثم يعمل كل طرف على تعظيم مكاسبه وتدنية خسائره، وتتوقف الاستفادة الفعلية للاقتصاد القومي على مدى الاستفادة من الفرص التي تتيحها الإتفاقية وجدية تطوير الجهاز الإنتاجي وقدرة مواجهة التحديات التي تفرضها الإتفاقية، فتهيئة الظروف المحلية مع أي اتفاقية ربما يكون أهم من مجرد اتاحة الاسواق الاجنبية امام المنتجات المحلية .

وفيما يتعلق باتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا فقد فاقت قيم الصاد ارت المصرية لدول السوق

---

[1]– فعلى سبيل المثال فى تجمع شرق إفريقيا حصلت كينيا على سوق لمنتجاتها فى أوغندا وتنزانيا ولكنها لم تكن راغبة في شراء منتجات شركائها، وبالتالي فإن تنزانيا وأوغندا لم تكونا راضيتين من استمرار تركز التطور الصناعي فى كينيا. انظر:

–ريتشارد بومفرت، ترجمة أ.د/ سفر بن حسين القحطاني واخرون ، مذكرات محاضرات فى نظرية وسياسة التجارة الدولية. جامعة الملك سعود, 4100,ص422–425.

–مايكل جيه بانزنر. عندما يسقط العمالقة، المركز القومي للترجمة،2012.ص134–135.

–Inmaculada Mart□nez–Zarzoso, Felicitas Nowak–Lehmann D., Nicholas Horsewood,, Effects of regional trade agreements using a static and dynamic gravity equation, Discussion papers, Ibero America Institute for Economic Research, No. 149, University of Goettingen,2006,p19

المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا قيم الواردات المصرية من دول هذه الإتفاقية فكما يتضح من الجدول رقم (10) يلاحظ الآتي:

أ- تقلب الواردات المصرية من دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا بين الزيادة والنقصان خلال الفترة من2000-2022.

وعلى الرغم من ان الواردات المصرية من دول السوق قد زادت بمعدل 300% من 149.93 مليون دولار فى عام 2000 إلى 451.47 مليون دولار عام2022 وتمثل الواردات المصرية من دول السوق فى المتوسط 1.5% من إجمالي الواردات المصرية إلا ان النصيب النسبي للواردات المصرية من دول السوق لإجمالي الواردات المصرية انخفض من 2.2% فى عام2001 إلى 1% فى عام , 2022 أيضاً انخفض النصيب النسبي للواردات المصرية من دول السوق لإجمالي صادرات دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا من1.8% عام 2001 الى 0.5% في عام 2022.

ب- زادت الصادرات المصرية إلى دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا سنوياً خلال الفترة من 2000-2008 من 149.93 مليون دولار الي 1683.33 مليون دولار ثم بدأت بالإرتفاع حتي وصلت الي 2497 مليون دولار بما يعادل 170%.

ج- تحقق مصر عجز فى الميزان التجاري السلعي مع دول السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا مجتمعين باستثناء عامى 2000-2002 علي التوالي-139.65الي-165.1 مليون دولار، ثم حققت مصر في الفترة من 2003-2022 فائض تجارى بلغ علي التوالي 49.57 الي 2045.5 مليون دولار[2].

د-التجارة البينية حدث تذبذب طفيف في الفترة من 1995-1999 من 333.14 الي 322.42 مليون دولار بإجمالي 1530.85 مليون دولار، ومتوسط 306.17 مليون دولار ، ثم بدأ في الإرتفاع من عام 2000 الي 2022 قيمة 380.98 الي 2948.08 مليون دولار.

ولكن تعد تلك الاستفادة التجارية للإقتصاد المصري من اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا استفادة ضئيلة وذلك للشواهد الاتية:

أ- على الرغم من ان متوسط نسبة الصادرات المصرية الى دول السوق لإجمالي الصادرات المصرية خلال الفترة من2000-2022 تبلغ 8%، إلا ان هناك تبادل تجارى لمصر مع دول لا تشترك معها فى اتفاقيات تجارية بقيم أكبر من التبادل التجاري مع دول السوق، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة صادرات مصر الى

---

[2] -فقد حققت مصر فائض فى الميزان التجاري السلعي مع دول السوق مفردين باستثناء دولة زامبيا حققت مصر معها عجز فى الميزان التجاري خلال الفترة من عام 2000 - 2022 وبعض السنوات لبعض دول التجمع وهى السودان أعوام 2000 - 2001 كينيا أعوام 2001 - 2003, 2008, 2010- 2018, أثيوبيا أعوام 2001- 2002, 2006 - 2007, أوغندا أعوام 2001, 2004, 2007, الكونغو الديمقراطية أعوام 2015,2012, 2018, جيبوتي أعوام 2002 - 2003, 2006 - 2007, 2010, رواندا عام 2005, زيمبابوي أعوام 2001 - 2007 , 2010, سوازيلاند أعوام 2001-2013,2002, جزر القمر أعوام 2002, 2009, 2011, 2013 , مالاوي أعوام 2001-2007, 2009-2019, سيشل أعوام 2004, 2008-2009.

الهند من إجمالي الصادرات المصرية 7% فى المتوسط خلال الفترة من 2000–2022 وهى دولة متقدمة اقتصادياً عن كافة دول

ب– تجمع السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا. [3]

ب– تتمثل أغلب واردات مصر من دول السوق فى منتجات: الشاي، القهوة، الكاكاو العدس، التبغ، بذور السمسم، الجلود، مواد الدباغة، النباتات العطرية، الماشية، النحاس، وهو ما يتفق مع الطبيعة الاقتصادية والانتاجية لأغلب دول الاتفاقية فى حين تتمثل أغلب الصادرات المصرية فى منتجات:[4]

مواد البناء، المنتجات الكيميائية، المنتجات الصيدلانية، الورق، الألومنيوم، السجاد والموكيت، السيراميك، المواد الغذائية والمشروبات، الأثاث، الأسمدة، المبيدات، الأرز، المنسوجات وهى ان كانت منتجعات ذات تقنية أعلى من المنتجات التي تستوردها مصر من دول السوق الا ان أغلبها لا زالت منتجات بسيطة المحتوى التكنولوجي.

وهو ما يعنى عجز المصدر المصري فى اختراق أسواق دول السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا بالسلع متوسطة وعالية المحتوى التكنولوجي. [5]

دارسة أسباب معوقات الاستفادة التجارية الضئيلة للاقتصاد المصري من تلك الاتفاقية:

1– معوقات الاستفادة من اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا

تمثل مساحة دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا 10.9 مليون كم مربع أي 36% من مساحة القارة الأفريقية بحجم سكان يبلغ 458.66 مليون نسمة أي 41% من عدد سكان القارة الأفريقية وتمتلك الدول الأعضاء شواطئ هامة ومحورية تمتد من بورسعيد فى مصر شمالاً على البحر المتوسط مروراً بقناة السويس والساحل الغربي للبحر الأحمر وخليج عدن وشواطئ أفريقيا الشرقية على المحيط الهندي حتى جزيرة مدغشقر جنوباً وسواحل أفريقيا الوسطى والجنوبية على المحيط الأطلنطي فى الكونغو الديمقراطية.

وتمثل مساحة الأنهار والبحيرات نحو 4.2% من مساحة الدول الأعضاء وتمثل الأراضي القابلة للزارعة 944.1 مليون هكتار أي 95.8% من المساحة الإجمالية للدول الأعضاء ويعمل 60% من السكان بالزارعة ويتوافر للدول الأعضاء ثروات معدنية مثل الماس ، الكروم ، الذهب ، الزنك ، النحاس ، الرصاص ،النيكل ، المغنسيوم ، اليورانيوم ، المنجنيز ، الأحجار الكريمة ، النفط ، وأغلب الأعضاء مستوردين صافيين للسلع تامة الصنع ولا يتقيدون بالمواصفات والمعايير القياسية التي يجرى العمل بها فى أسواق الدول المتقدمة ويعد تجمع السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا من أعلى تجمعات القارة الأفريقية التي تشهد زيادة فى إجمالي الناتج المحلى ومن أكبر تجمعات القارة من حيث عدد الأعضاء ويستأثر التجمع وحده بـــ 29% من حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة للقارة الأفريقية[6]

ومن ابرز المعوقات التي تحول من استفادة الاقتصاد المصري من مزايا تفعيل تنفيذ اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا الآتي:

---

[3] - http://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx.30/3/2019

[4] - Ibid, p20

[5] - Dr. Zeinab Tawfeeq Al-Sayed Elewa, AU and economic development: Egypt and the COMESA as a model, Op Cit, p20.

[6] - http://www.uneca.org/oria/pages/comesa-common-market-eastern-and-southern-africa- 0.1/1/2015

5-1- معوقات سياسية ويتمثل أهمها فى [7]

أ- استمرار النزاعات والصراعات وعدم الاستقرار السياسي فى وبين بعض الدول الأعضاء فهناك حالة من العداء التاريخي بين بعض الدول الأعضاء على اثرها تشهد تلك البلدان حالات من المنازعات الحدودية كالنزاع الأثيوبي – الإرتيري ، النزاع الأوغندي – الكينى ، النزاع المالاوي – البوروندى ، النزاع المالاوي الزامبى ، النزاع الرواندي – البورندى ، وحالات من المنازعات غير الحدودية كالنزاع المصري – الأثيوبي ، النزاع السوداني – الأثيوبي ، النزاع السوداني – الإرتيري ، وحالة من الحروب الأهلية والحركات الانفصالية على أثرها تشهد تلك البلدان حالات من الانقلابات والمجازر العرقية مثل ما حدث فى الكونغو الديمقراطية ،رواندا ، بوروندي وهو ما يرفع من درجة المخاطرة فى التعامل التجاري مع تلك الدول مما يرفع من تكلفة التبادل التجاري ، كما أن مواطني البلد العضو التي تشهد صراعاً من هذا القبيل تنخفض ثقتهم فى حكوماتهم ويفضلون اكتناز الأموال وبقائها معطلة دون توجيها سواء للاستثمار أو الاستهلاك إلا للقدر الضروري ومن ثم ينخفض حجم التبادل التجاري وينخفض الطلب على الواردات (صادرات الدول الأعضاء الأخرى) نتيجة انخفاض حجم الاستهلاك وينخفض حجم الصادرات نتيجة

انخفاض معدلات التكوين الرأسمالي وانخفاض حجم المشروعات الانتاجية وتقل معدلات جذب الاستثمارات الأجنبية سواء البينية أو غيرها ، خاصة وأنه لا توجد أليه اقليمية تستطيع التعامل مع الدول الأعضاء بمنأى عن التقلبات الداخلية وصراع مجموعات المصالح الخاصة.[8]

ب- على الرغم من مساهمة مصر فى دعم حركات التحرير الأفريقية (سياسياً ، وعسكرياً ، ومادياً) حيث شاركت مصر فى عضوية لجنة تحرير روديسيا وهى أحد اللجان المتفرعة من لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا التي تولت جمع وتنسيق المعونات التي تقدمها الدول الأفريقية لحركات التحرير ، وأنشأ بالقاهرة العديد من مكاتب تمثيل حركات التحرر الأفريقية التي لعبت دوأر هاماً لخدمة قضايا التحرير فى هذه الدول والإذاعات الموجهة إلى مختلف أنحاء القارة بمختلف اللغات الأفريقية، والمساهمة بجدية فى توجيه الثورات الأفريقية، فضلاً عن جهود انهاء التفرقة العنصرية فى القارة الأفريقية.

إلا أنه لا زالت بعض الكيانات فى مصر تتعمد إنتقاص تلك المكانة ومن ثم تحولت وجهة الدول الأفريقية عن مصر إلى دول أخرى أفريقية وغير أفريقية باعتبارها كيان فاعل مساعد لدول القارة أفضل من مصر فعلى سبيل المثال يتم تصوير الافارقة بشكل عام فى السينما والتليفزيون المصري بالمتخلف الجاهلين أكلى لحوم البشر بشكل همجي وبربري، ويتم تسليط الضوء على الافارقة كمادة للسخرية والضحك فى حي مثلاً فى السينما الأمريكية والأوروبية يتم تسليط الضوء على الافارقة لعكس وضع سيأسى ما أو وضع إجتماعي ما وهو ما يجعل المواطن الأفريقي يبتعد كل البعد عن التعامل مع منتجات مصنعة فى بلد تسئ لشخصه وذاته دائما وتعتبره أضحوكة هو وبلده.

---

[7]- ولد محمد عيسى محمد محمود، معوقات التكتلات الاقتصادية الاقليمية فى البلدان النامية، دراسة حالة الكوميسا، مجلة الباحث، عدد 10، الجزائر ,2012,ص26.

[8]- علي، أدياب علي محمد علي، مرجع سبق ذكره ،2010، ص11 -12

5-2- معوقات ادارية وتنظيمية ومؤسسية ويتمثل أهمها فى:[9]

أ-الافتقار إلى وجود نظام اعتراف متبادل بالمواصفات القياسية والمعايير الفنية والمواصفات البيئية على مستوى الدول الأعضاء.

ب-غياب التنسيق بين السلطات والوزارات المختلفة فى الدول الأعضاء والذى يؤدى إلى تعقيدات في الإجراءات.

جـ-عدم وجود آلية ناجحة لفض المنازعات وصعوبة فرض عقوبات على الدول المخالفة.

د-تدني مستوى تنفيذ الالتزامات المتفق عليها وتنفيذ التزامات متضاربة فى بعض الأحيان، وقلة الحضور في الاجتماعات المشتركة لمجلس الاتفاقية.

5-3- معوقات اقتصادية وتنقسم الى: [10]

5-3-1 معوقات متعلقة بحركة النقل بين الدول الأعضاء تدفع نحو ارتفاع تكلفة التبادل التجاري يتمثل أهمها فى:

أ- كبر مساحة الدول الأعضاء وبعد مواقع الإنتاج فى أغلب الدول عن السواحل الملاحية مما يشكل عبئا على حركة التبادل السلعي، فضلاً عن ضآلة التعاريج وكثرة الحواجز الرملية والشعب المرجانية بسواحل بعض الدول الأعضاء مما لا يسمح بقيام الموانئ الطبيعية.

وهو ما يؤدى إلى إعادة الشحن والتاريخ فى مراكب صغيرة من السفن الضخمة فى المياه العميقة فى عرض البحر ويصعب من امكانية تصدير السلع سريعة القابلية للتلف.

فضلاً عن وجود بعض الدول الأعضاء حبيسة بدون بحار أو أنهار "**Land Locked States**" ومن ثم تخضع حركة التجارة بينها وبين الدول الأعضاء لطبيعة العلاقات السياسية بينها وبين جيرانها من الدول سواء الأعضاء فى الاتفاقية أو غير الأعضاء فى الاتفاقية [11]

ب-بالإضافة الى المشاكل والصراعات السياسية فى الصومال تجبر حركة السفن بالابتعاد ما لا يقل عن 500-600 ميل لتفادى القرصنة عليها وهو ما يعرض تلك السفن فى الوقت ذاته لمنطقة رياح شديدة قد تدمر تلك السفن (رياح المنسون) مما يرفع من تكلفة شحن البضائع.

حيث تبلغ تكلفة شحن الحاوية الواحدة فى المتوسط نحو2278.7$ مقارنة ب 1204.8$ فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و948.5$ فى منطقة شرق أسيا والباساك.

فعلى سبيل المثال تكلفة الشحن من ميناء كمبالا بأوغندا إلى ميناء نوتردام بهولندا أو ميناء الجيرس بأسبانيا لحاوية 21 قدم (سلعة ملابس) تتكلف ما يزيد عن 7000$ ونفس الحاوية من ميناء نيروبى بكينيا تتكلف ما يزيد عن 5500$ فى حين ان نفس الحاوية من ميناء سانتوس بالبرازيل أو ميناء بيونيس إيرس بالأرجنتين أو ميناء

---

[9] - علي، أمل علي، العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الكوميسا، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس،2000، ص ص 120-121.

[10] -Dalia Ahmed Aly, Enhancing Egyptian African Economic Relation, Master Theses, Economics Department, Faculty of commerce, Ain Shams university, 2006, pp.76 - 701.

[11]- ترفع تكلفة النقل للدول الحبيسة أسعار السلع النهائية ما بين 31% - 91% من قيمتها، وزارة التجارة والصناعة، العلاقات المصرية الأفريقية، التكتلات الاقتصادية فى القارة الأفريقية، دراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة 2001 حتى 2005, ص50- 51, ص 120.

مونتيايدو بالأوروجواي تتكلف ما لا يزيد عن 3500$ ومن ميناء نيودلهي بالهند مالا يزيد عن 5000$ ، بالإضافة الى تحكم شركات الشحن الأجنبية فى فترة الشحن التي قد تصل إلى 28 يوم فإن ميناء مومباسا فى كينيا تصل فترة شحن الحاوية الواحدة الى 5 أيام وفى ميناء جيبوتي تصل الى 8 أيام وفى ميناء السودان تصل الى 28 يوم ، وطول فترة بقاء السفن فى الموانئ بما لا يقل عن 11 يوم فى المتوسط وهو معدل أكبر بثلاث مرات من فترة بقاء السفن فى موانئ الدول النامية الأخرى فإن ميناء مومباسا تمكث السفن مالا يقل عن 10 يوم وفى ميناء جيبوتي مالا يقل عن 10 أيام وفى ميناء الكونغو الديمقراطية مالا يقل عن 6 أيام.[12]

جـ–اختلاف المقاسات فى خطوط السكك الحديدية بين الدول الأعضاء وبالتالي يصعب ربطها وهو ما يؤدى إلى اعادة الشحن والتاريخ للبضائع المنقولة بواسطة السكك الحديدية أكثر من مرة وطول مدة النقل بالسكة الحديد. [13]

دـ–ضآلة عدد الأنهار الصالحة للملاحة حيث الخوانق والشلالات والنباتات المائية الطافية، والمندفعات المائية، فعلى سبيل المثال نهر النيل يصلح للملاحة من بحيرة موبرت (البرت) حتى تيمولى على حدود جنوب السودان مع أوغندا وعند تيمولى يوجد غابات البردى التي تمنع الملاحة حتى جوبا فى جنوب السودان ومن جوبا تصلح الملاحة حتى الخرطوم فى السودان ثم تبدأ سلسة من الجنادل والمرتفعات المائية حتى بحيرة ناصر بمصر.

هـ–انخفاض كفاءة الطرق والمعابر الحدودية نتيجة وجود الغابات وشدة هطول الأمطار فى بعض الدول الأعضاء مما يعرض الطرق البرية لظاهرة الجرف والرطوبة ويعرض السلع المنقولة للتلف.

ويتضح من الجدولين أرقام (19) و(20)، بالإضافة الى تهالك أسطول النقل البرى المستخدم فى نقل البضائع ، فعلى الرغم من أن 80% من البضائع المنقولة فى القارة الأفريقية تمر عبر النقل بالشاحنات إلا أن متوسط أعمار الشاحنات 20 عاماً فأكثر فى حين أن متوسط اعمار الشاحنات فى الدول النامية الاخرى من 8 سنوات – 12 سنة وفى الدول المتقدمة 10 سنوات ومن ثم تنخفض حجم الكيلو مترات التي تقطعها الشاحنات ذات الأعمار الكبيرة فى الدول الاعضاء عن مثيلاتها ذات الاعمار المتوسطة والصغيرة فى الدول الأخرى ففي حين تقطع الشاحنات فى أفريقيا 65000 كيلو سنوياً تقطع الشاحنات 100000 كيلومتر سنوياً فى آسيا و 250000 كيلومتر فى أوروبا[14]

ه–عدم وجود خطوط ملاحة جوية منتظمة بين مصر ومعظم الدول الأعضاء فلا يوجد حتى الآن سوى خط ملاحة منتظم فى منطقة البحر الأحمر يصل إلى دول شرق وجنوب أفريقيا. كما لا توجد سوى 2 شركات طيران فى

12- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)، Strengthening Regional Economic Integration for Africa's Development, Economic Development in Africa Report, Geneva: United Nations 12, 2009, P38.

13- African union, & Others, Assessing Regional integration in Africa IV, Op Cit, p212.

14 - The World Bank، The Africa competitiveness Report، Op Cit.

الدول الأعضاء وهم الخطوط الجوية لأثيوبيا، كينيا، السودان، مصر، بالإضافة إلى قيام شركة مصر للطيران بإلغاء رحلاتها.

البلد	الوضع				الحالة		
	جيد	عادى	ضعيف	غير معروف	ممهدة	غير ممهدة	غير معروف
بروندي	42.4	27.9	24.2	5.6	94.4	5.6	0.0
كينيا	40.5	38.4	21.1	0.0	79.5	20.5	0.0
رواندا	66.7	33.3	0.0	0.0	100.0	0.0	0.0
أوغندا	13.5	47.4	4.3	34.8	69.9	21.9	8.2
أثيوبيا	43.5	10.9	11.3	34.4	69.9	30.1	0.0
السودان	0.0	15.3	9.1	75.6	11.6	21.4	67.0
الكونغو. د	14.2	12.6	61.5	1.7	17.7	82.1	0.2
مدغشقر	5.59	24.9	15.2	0.3	77.6	22.4	0.0
موزنبيق	12.5	59.2	15.1	13.2	77.9	21.1	1.0
ملاوي	61.8	32.7	5.5	0.0	95.5	4.5	0.0
سوازيلاند	.085	42.0	0.0	0.0	100.0	0.00	0.0
زامبيا	951.	14.5	33.6	0.0	.399	0.2	0.0
زمبابوي	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0	0.0	0.0

Africa`s infrastructure ، COMESA's infrastructure: A continual perspective، Source :Rupa Ranganathan and vivien Faster P26، 4/2011، country report، Africa infrastructure country Diagnostic، A time for Transformation

و- كثرة الحواجز ونقاط التفتيش ومحطات الوزن على الطرق البرية للمعابر بين الدول الأعضاء وطول مدة الإنتظار وكثرة الاجراءات وانخفاض درجة كفاءة السلطات الجمركية بأغلب الدول الأعضاء، وضعف نظم الإتصالات والمعلومات والاتصال بشبكة الانترنت فى الجمارك والمناطق الحدودية.

فعلى سبيل المثال تستغرق اجراءات السماح لعبور البضائع من مكتب معبر فيكتوريا فالز بين زيمبابوي وزامبيا أو العكس 36 ساعة كما تستغرق نفس الاجراءات فى مكتب معبر شيرورندا بين زيمبابوي إلى زامبيا أو العكس 53 ساعة، ومن ميناء جيبوتي إلى أديس أبابا بأثيوبيا 20 يوم، كما أن العبور من كيجالي فى رواندا إلى مومباسا فى كينيا يتم بعد المرور على 47 حاجز طريق ومحطة وزن. (15)

وهو ما يؤدى إلى الاضطرار نحو دفع مدفوعات غير رسمية لتسهيل الاجراءات واختصار الوقت بدلاً من الانتظار لمزيد من الوقت فى انتظار التحقق من صحة الشحنات وبالتالي ارتفاع تكلفة النقل فعلى سبيل المثال تعد تكلفة تصدير سلعة من زيمبابوي إلى كينيا عن طريق البر أو البحر أعلى من تكلفة استيراد السلعة وشحنها عن طريق البحر من الشرق الأقصى ومن ثم ارتفاع تكلفة المنتج النهائي والحد من قدرة المنتجات المصرية على المنافسة فى أسواق الدول الأعضاء وتعرض بعض أنواع السلع لإحتمالية التلف. (16)

جدول رقم (16) حالة المعابر في دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا

المعبر	الوضع			الحالة				حجم المرور اليومي (عدد السيارات في اليوم)			
	جيد	عادي	ضعيف	غير معروف	موصوف	غير موصوف	غير معروف	اكبرمن300	1000-300	اكبر من 1000	غير معروف
من مومباسا الي نيروبي الي كيجالي الي بوجمورا (المعبر الشمالي)	4.3	34.7	9.9	11.6	94.6	0	5.4	1.2	10.3	80.2	8.3
رواندا	66.5	33.5	0	0	100	0	0	14.5	0	85.5	0
أوغندا	6.9	34.6	10.1	48	77.5	0	22.5	0	21.8	78.2	0
كينيا	54.3	34.3	11.4	0	100	0	0	0	3.9	83.3	12.7
بوروندي	45.2	4.2	0	0	100	0	0	0	70.3	25.6	4.2
من مومباسا الي نيروبي الي كمبالا الي جوبا	43.7	47.5	8.7	0	84.1	15.9	0	18.7	7.9	64.2	9.2
أثيوبيا	0	100	0	0	0	100	0	100	0	0	0
أوغندا	21.7	75.4	2.2	1	58.7	41.3	0	55.5	25.7	18.8	0
كينيا	54.3	34.3	11.4	0	100	0	0	0	3.9	83.3	12.7
أديس ابابا الي جيبوتي	37.4	16.5	16.3	30	23.1	65.8	11.2	11.2	65.8	0	23.1
أثيوبيا	48.6	21.5	21.2	9	0	85.5	14.5	14.5	85.5	0	0
جيبوتي	0	0	0	100	100	0	0	0	0	0	10
نيروبي الي اديس ابابا36.2	36.2	31.1	17.1	16	63	37	0	47.9	0.2	41.8	10.2
كينيا	24.9	48.4	26.2	0	42.4	57.6	0	57.7	0.2	33.7	8.4
أثيوبيا	56.4	0	0	44	100	0	0	30.3	0	56.4	13.4

P26، 4/2011، country report، Africa infrastructure country Diagnostic، Africa`s infrastructure A time for Transformation، Comesa`s infrastructure: A continual perspective، Source :Rupa Ranganathan and vivien Faster

5-3-2: معوقات متعلقة بالظروف الاقتصادية للدول الأعضاء يتمثل أهمها فى:

أ- تعانى أغلب الدول الأعضاء من مشاكل اقتصادية جمة كإرتفاع: حجم الدين الخارجي ، معدلات التضخم ، البطالة ، معدلات المخاطر التجارية (كإحتمال عدم سداد قيمة البضائع المصدرة إليها) وغير التجارية ، تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة ، مستويات الروتين الحكومي ونسب استثراء الفساد خاصة فى المؤسسات العامة ، معدلات الفائدة ، عجز الميزان التجاري ، وتدنى: معدلات الإنتاجية ، مستويات التعليم ، مستويات تكنولوجيا الإنتاج ، متوسطات الدخول ، مستويات المعيشة ، قيمة العملة المحلية ،القوة الشرائية ، وندرة: الصرف الأجنبي ،

الكيانات المصرفية الفاعلة فى مجال تمويل وضمان الصادرات. [17]

البورصات وخدمات أسواق المال، وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على اقتصادياتها، فضلاً عن اختلاف المستويات الاقتصادية وتباين النظم المالية بين الدول الأعضاء خاصة على المستويات التشريعية والإدارية والتنظيمية والمؤسسية ونقص المعلومات عن الفرص المتاحة واحتياجات وامكانيات الدول الأعضاء، وضعف مشاركة القطاع الخاص فى اقتصاديات أغلب الدول الأعضاء. [18]

وهو ما يعيق من فرص زيادة التبادل التجاري بين مصر وباقي الدول الأعضاء وامكانيات زيادة حجم وقيمة الاستثمارات البينية بل تزداد درجة المخاطرة بالتعامل مع ذلك السوق ويدفع المستوردين فى الدول الأعضاء إلى التعامل مع الأسواق الأوروبية نظرا لوجود مؤسسات متخصصة فى تمويل الواردات وتقديم التسهيلات فى السداد.

ب- تعانى بعض الدول الاعضاء من خطر التعرض لبعض الكوارث الطبيعية مثل: الجفاف ،الفيضانات ، الزلازل ، الأعاصير، شدة هطول الامطار، شحن المياه ، حرائق الغابات وهى كوارث تؤدى إلى خسارة فى المحاصيل الزراعية والمراعي والثروة الحيوانية وانتشار الأمراض والأوبئة وخسارة الأصول وانخفاض الانتاجية الزراعية وتدهور التربة ، وكوارث الأمراض والأفات مثل الاصابة من حشرة **TseTse** و **Ecf** ونمو الأعشاب الضارة والجراد ومرض الحمى القلاعية **FMD** وهو ما يؤدى إلى خسارة فى الماشية

[17] – هناك مجموعة من المؤسسات العاملة فى مجال تمويل تجارة الدول الأفريقية ، أبرزها مجموعة بنك التنمية الأفريقية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ولكن هذه المؤسسات بطبيعتها موجه للقارة الأفريقية ككل فعلى سبيل المثال خلال الفترة من 1967- 2013 حصلت 6 دول على ما يزيد عن 25% من إجمالي حجم القروض المقدمة من بنك التنمية الأفريقية من اصل 54 دولة ليس منهم أعضاء فى التجمع سوى مصر واثيوبيا ، وحصلت دول شمال أفريقيا على ما يزيد عن 54% من حجم القروض المقدمة من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا خلال الفترة من 1973- 2014 وهم دول غير أعضاء فى التجمع باستثناء مصر وليبيا ، أنظر: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، التقرير السنوي ،2013 ، ص23

[18]- African Development Bank group, African union and Economic Commission for Africa, African statistical year book, 2014.

وانخفاض الانتاجية الزراعية ، والكوارث المتعلقة بصحة البشر مثل الملاريا ومرض نقص المناعة **HIV/AIDS** والإسهال والتهابات الجهاز التناسلي الحادة **ART** وهو ما يترتب عليه خسارة فى الأرواح البشرية وانخفاض فى قوة العمل وأرتفاع تكاليف الانفاق الشخصي على الصحة والعلاج ومن ثم التأثير سلباً على حركة الاستثمار البينية وحركة التجارة البينية وبالأخص فيما يتعلق بالسلع الغذائية وحرية انتقال الأفراد.[19]

جـــ- انخفاض حجم الايرادات الحكومية الناتج من إلغاء الضرائب الجمركية على التجارة البينية للدول الأعضاء والتي تقدر فى المتوسط ما بين 3% - 5.3% من الايرادات الحكومية سنوياً واستفادة بعض الدول الأعضاء على حساب البعض الأخر ، وهو ما يفسر عدم التطبيق الكامل للإعفاءات الجمركية بالاتفاقية من قبل بعض الدول الأعضاء مثل أوغندا ، اريتريا ، أثيوبيا ، سيشل ، الكونغو الديمقراطية ،سوازيلاند، السودان ، وموريشيوس خاصة في ظل عدم وجود آليات فى الاتفاقية تضم تعويض الأطراف الخاسرة فى التبادل التجاري من جراء توقيع الاتفاقية ، ففي أحد الدراسات التي استخدمت نموذجي: **" The global Trade Analysis project (GTAP) and the Computable general Equilibrium (CGE) Model "**

لقياس الاثار الساكنة والديناميكية لمناطق التجارة الحرة فى COMESA و SADC و EAC وجدت أن هناك مكاسب من اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا قدرها 10.7بليون دولار للمستهلكين ولكن 52.21% من هذه المكاسب تذهب فقط لمصر و 6.9% تذهب لزيمبابوي فى حين تبلغ مكاسب دول مثل اثيوبيا 1% ، كينيا 0.8% ، أوغندا 0.8% ، موريشيوس 0.1% ، ملاوي 0.1% ، زامبيا 0.1% ، مدغشقر 0.1% و أن مكاسب زيادة الناتج المحلى تمثلت فى زيمبابوي 18.5% ومصر1.7% واثيوبيا 1.3% فى حين تحقق دول انخفاض فى حجم الناتج المحلى مثل ملاوي(-1.5%) وزامبيا(-0.7%) أوغندا(-0.4%) ، كينيا (-0.1%) وتحقق دول مثل مدغشقر وموريشيوس زيادات طفيفة (0.01%) ،(0.3%) على التوالي وعلى صعيد التغير فى المخرجات الصناعية تستفيد زيمبابوي بزيادة قدرها 243.7% فى الانتاجية الصناعية ومصر 5.03% وكينيا 3.00% وملاوي 6.1% واثيوبيا 4.2%

[19] - COMISA and SADC: prospects and challenges for regional trade ،Padamja khandelwal ، policy Development and Review Department، WP/ 04/277، IMF working paper،integration pp 20 – .32 ، 2004،international Monetary fund

وموريشيوس 3.7% وأوغندا 3.1% ومدغشقر 1.9% وزامبيا 1.7% والأمر تقريبا نفسه فيما يتعلق بزيادة الصادرات.[20]

5-3-3: معوقات متعلقة بضعف القدرة على النفاذ السوقي البيني للدول الأعضاء

تعد قيمة التجارة البينية للدول الأعضاء متدنية جداً فلا تزيد قيمة صادرات الدول الأعضاء البينية عن 9.1% من إجمالي قيمة صادرات الدول الأعضاء مع العالم خلال الفترة 2001– 2020 ، حيث ترتبط صادرات الدول الأعضاء التجمع أكثر بأسواق دول الاتحاد الأوروبي والصين وسويسرا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية والهند وتركيا (66% من إجمالي صادرات الدول الأعضاء عام 2020) وكذلك لا تزيد قيمة واردات الدول لأعضاء البينية عن 5% من إجمالي قيمة واردات الدول الأعضاء مع العالم خلال نفس الفترة ، حيث ترتبط واردات الدول الأعضاء أكثر بأسواق دول الاتحاد الأوروبي والصين وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية والهند وتركيا والسعودية (63% من إجمالي واردات الدول الأعضاء عام2020)،وهم دول جميعهم باستثناء جنوب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والهند وأمريكا ليس لديهم اتفاقات تجارة حرة مع الدول الأعضاء.

وذلك يرجع لمجموعة من الاسباب يتمثل أهمها فى:

أ- ضعف علاقات التشابك والترابط بين اقتصاديات الدول الأعضاء فكما يتضح من الجدول التالي اعتماد الدول الأعضاء على القطاع الخدمي في توليد الناتج المحلى الإجمالي بما يقرب من51% أو أكثر باستثناء الكونغو الديمقراطية، اثيوبيا، وكينيا وهو ما يضعف من فرص التبادل السلعي البيني، ناهيك عن ضعف مساهمات قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلى لأغلب الدول الأعضاء.

جدول رقم (17) القيمة المضافة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لدول تجمع الكوميسا عام2021

الدولة	القطاع الصناعي	القطاع الزارعى	القطاع الخدمى
اثيوبيا	22.3	31.2	36.5
السودان	2.4	31.5	42.5
اوغندا	12.2	24.2	42.6

الدولة	القطاع الصناعي	القطاع الزارعى	القطاع الخدمى
كينيا	16.4	34.2	42.2
ملاوي	14.4	26.1	52.4
موريشيوس	12.6	2.9	62.4

[20] -Rodgers Mukwaya and Andrew mold, Effect of the COMESA- SADC – EAC free trade Area on the east African Region, Towards a new Economic geography, pp4 -10 pp 14 – 18. https://www.gtap.agecon.purdue.edu/resources/download/6757.pdf. 1/4/2015.

بوروندي	11.1	22	42.1
مصر	35.1	11.2	51.4
رواندا	16.2	22	42.9
زامبيا	36.3	2.6	54.1
زمبابوي	32.5	12.1	45.2
سوازيلاند	49	2	45
سيشل	10.2	2	20.4

جزر القمر	9.2	32.6	53.5
جيبوتي	12.4	1.4	22.1
الكونغو. د	44.1	12.1	32.2
ليبيا	22.5	1.9	56
مدغشقر	23.1	23.9	42.6
اريتريا	23	24	53

Source: https://www.gtap.agecon.purdue.edu/resources/download/6757.pdf.1/4/2015.

–http://data.albankaldawli.org/indicator.

كما يتسم الهيكل الإنتاجي ذاته للدول الأعضاء بشكل عام بالضعف الشديد حيث تتمثل صادرات الدول الأعضاء فى 42% وقود، 19% معادن وخامات، 17% سلع زراعية وغذائية، 22% سلع صناعية أي 78% من صادرات الدول الأعضاء تتركز فى المواد الخام الأولية والغذائية بينما تتمثل واردات الدول الأعضاء فى 58% سلع صناعية و20% سلع زراعية وغذائية و18% وقود و4% خامات ومعدات. [21] أيضا فى حين تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً فى توليد الناتج المحلى فى الدول الأعضاء حيث تولد 39% من الناتج المحلى فى ملاوي و38% فى كينيا و37% فى زامبيا إلا أنها تواجه مشكلات عدة أهمها:

1- استخدام عدد وأدوات وآلات بدائية غير متطورة.

2-ضعف استراتيجيات التسويق.

3-عدم وضع ملصقات المنتجات.

4-عدم وجود دعم للبحث والتطوير.

5-عدم توافر ائتمان ملائم ودعم لتلك المشروعات.

6-انخفاض درجة جودة منتجاتها. [22]

[21] P18. , p16, Op Cit, International Trade statistics، - COMESA Secretariat

[22] p10، Op Cit, key issues in regional integration، - COMESA Secretariat

ب–المنافسة الشديدة للمنتجات المصرية بأسواق الدول الاعضاء من قبل الصين وجنوب أفريقيا وتركيا ودول الاتحاد الأوروبي فعلى سبيل المثال تقوم الصين بإغراق أسواق دول التجمع بالملابس رخيصة الثمن وتقوم دول الاتحاد الأوروبي وتركيا ببيع الملابس والأحذية المستعملة وبعض السلع الأخرى المستعملة فى أسواق دول التجمع وهو ما يترتب عليه رخص فى الواردات من الدول المنافسة لمصر وضعف موقف مصر

التنافسي. [23]

ب– اشتراط بعض الدول الأعضاء أن تكون السلع والبضائع التي تستوردها أن تكون بضائع حاضرة الأمر الذى يتطلب توفير أماكن لتخزين السلع المصدرة داخل الدول الأعضاء وهو ما يترتب عليه ارتفاع فى تكاليف التصدير. [24]

جـ–ندرة الدراسات التسويقية التي تعبر عن أذواق المستهلكين فى الدول الاعضاء والمعدة من قبل الجانب المصري عكس دول مثل الصين والهند والاتحاد الأوروبي وجنوب أفريقيا التي قامت بإبقاء متخصصين لدراسة أذواق المستهلكين والتعرف على طبيعة حاجاتهم ونجحوا فى الاستحواذ على حصص سلعية هامة بأسواق الدول الأعضاء.

د–عدم اهتمام المصدر المصري بخدمات ما بعد البيع فى أسواق الدول الأعضاء خاصة مصدري الأجهزة الكهربائية فعدم توافر خدمات الصيانة للمستهلكين يدفعهم تلقائياً إلى عدم تفضيل المنتجات المصرية حتى ولو كانت ذات سعر منخفض واندفاعهم تلقائياً إلى تفضيل المنتجات المثيلة التي يتوافر لها خدمات ما بعد البيع فى الأسواق المحلية حتى لو كانت ذات سعر مرتفع ومن ثم يتحول الطلب تدريجياً لصالح الدول المنافسة في

أسواق الدول الأعضاء.

و–التعنت من الجانب المصري تجاه باقي أعضاء الاتفاقية فقد حددت الاتفاقية قواعد المنشأ بأن لا تقل القيمة المضافة المحلية عن 35% من تكلفة السلعة محل التبادل ويجوز تخفيضها إلى 25% فى حالة إذا كانت تلك السلعة ذات أهمية اقتصادية لأى دولة من الدول الاعضاء فى حين طالبت مصر التعامل على أساس ألا تقل القيمة المضافة المحلية عن 45% وهو ما يحجم الدول الأعضاء عن التبادل التجاري مع مصر لأن الأخيرة لم تراعى مستويات الإنتاج والتصنيع فى الدول الأعضاء.

[23] - COMESA Secretariat, A Comprehensive study on cross-border investments in the COMESA Region, Op Cit, p54

[24] –خشبة، نجوان علي ، السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم (214) ، معهد التخطيط القومي ،2009/8 ، ص 107.

ر–ربط الدول الصناعية الكبرى ما تقدمة من منح واعانات وقروض ميسرة وتسهيلات مالية بشرط الاستيراد من البلد المانحة مما يؤثر سلباً على فرص التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

ز–ضعف حركة تدفق الاستثمارات البينية للدول الأعضاء بالمقارنة باستثمارات الدول الأفريقية غير الاعضاء فى الدول الاعضاء بالسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا[25] وذلك كما يتضح من الجدول رقم (18):

ط– اشتراك الدول الأعضاء فى أكثر من تكتل إقتصادي داخل القارة الأفريقية وخارجها وهو ما يترتب عليه انتقاص من مزايا تكتل السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا بين الدول الأعضاء نتيجة تحويل التجارة لأكثر من تكتل تجارى واشتداد حدة المنافسة مع دول أخرى قوية اقتصادياً داخل القارة الأفريقية ، كما أن بعض الدول الأعضاء لم تقوم بعد بالإعفاء التام للضرائب الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل سواء بشكل كلى أو

جدول(18) الإستثمارات البينية لدول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا

دولة المقصد	الفترة الزمنية	الإستثمارات البينية الداخلة – مليون$	الإستثمارات الاجنبية الواردة من جنوب أفريقيا لدول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا – مليون$
مصر	2011-2002	51.22	–
كينيا	2009-2002	5.92	45.66
مدغشقر	2010-2002	42.96	0.42
مالاوي	2010	12.20	20
رواندا	2010	26.43	–
أوغندا	2010-2002	20.24	56.02
زامبيا	2010-2002	69.52	42.62
موريشيوس	2011-2002	–	142.56
سوازيلاند	2011-2002	–	46.30

[25] – فى عام 2011 قامت مصر بأربع مشاريع ضخمة وهم Elsewedy electric فى زامبيا فى مجال المكونات الإلكترونية و Arab Swiss engineering فى السودان فى مجال التشييد والبناء و Arab Swiss engineering فى السودان فى مجال المعادن و National Bank of Egypt فى أثيوبيا فى مجال الخدمات المالية فى حين أن كينيا أقامت 12 مشروع فى مجالات الخدمات المالية والغذاء والتبغ وخدمات الأعمال فى بروندي وأوغندا والسودان ورواندا وزيمبابوي كما اقامت جنوب افريقيا وهى دولة غير عضو فى التجمع 11 مشروع فى مجالات خدمات نظم المعلومات وبرامج الحاسبات الآلية والسياحة والفنادق والاتصالات والخدمات المالية والتبغ والغذاء والعقارات والمعادن فى دول التجمع.

دولة المقصد	الفترة الزمنية	الإستثمارات البينية الداخلة- مليار $	الإستثمارات الاجنبية الواردة من الدول غير الأعضاء بالسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا - مليار $
دول الكوميسا مجتمعين	2005-2003	0.2	12.2
دول الكوميسا مجتمعين	2011-2002	2.6	31.4

المصدر:

جزئي وهو ما يؤثر على امكانية تدفق المنتجات المصرية لتلك الدول نظراً لخضوعها للضرائب الجمركية بشكل كلى أو جزئي فى حين أن البضائع المناظرة لها من دول خارج التجمع تخضع للإعفاء التام من الضرائب الجمركية لإشتراك الدولة العضو بأكثر من تكتل مع إختلاف فى التزاماتها بين التكتلات المختلفة مثل ماهو مطبق مع دول سوازيلاند وسيشل والكونغو الديمقراطية الأعضاء فى تكتل "**COMESA**" و " **SADC**" و دولة أوغندا العضو فى تكتل"**COMESA** " و "**EAC**" وذلك كما يتضح من الشكل رقم (14)، وهو الامر الذى يدفع نحو ضرورة إيجاد سبل جديدة من قبل الدولة المصرية تدفع نحو تعظيم الاستفادة بتلك الاتفاقية.

7-آليات تعظيم استفادة الاقتصاد المصري من التبادل التجاري والنفاذ لأسواق تجمع السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا حتى يمكن تحقيق أقصى استفادة ممكنة من تلك الاتفاقية للاقتصاد المصري وتعظيم المكاسب الحالية من الضروري اتباع الدولة لأليات جديدة في سياستها التجارية وذلك على النحو التالي:

7-1- **التخطيط للنفاذ السوقي بدول التجمع** من خلال الاليات الاتية:

إعادة هيكلة قطاع الاتفاقيات التجارية التابع لوزارة التجارة والصناعة ليشمل هيكل عملها وحدة جديدة لمتابعة تنفيذ اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا(**وحدة متابعة التكتلات الإقليمية**) تختص بإعداد الدراسات والبحوث واستطلاعات الري والإعلام بشئون تلك الاتفاقية وكذلك رصد ومتابعة تنفيذها وتحليل وتقييم تأثيراتها الاقتصادية بشكل دوري وتغذية مصادر اتخاذ القرار التجاري بالنتائج التي تتوصل إليها واقتراح إجراءات وقرارات وسياسات التعامل مع تأثيراتها ومستجداتها وتعظيم مكاسبها وتدنية خسائرها، وذلك وفقاً للشكل رقم (15):

شكل رقم(13)التكتلات الاقتصادية داخل القارة الأفريقية

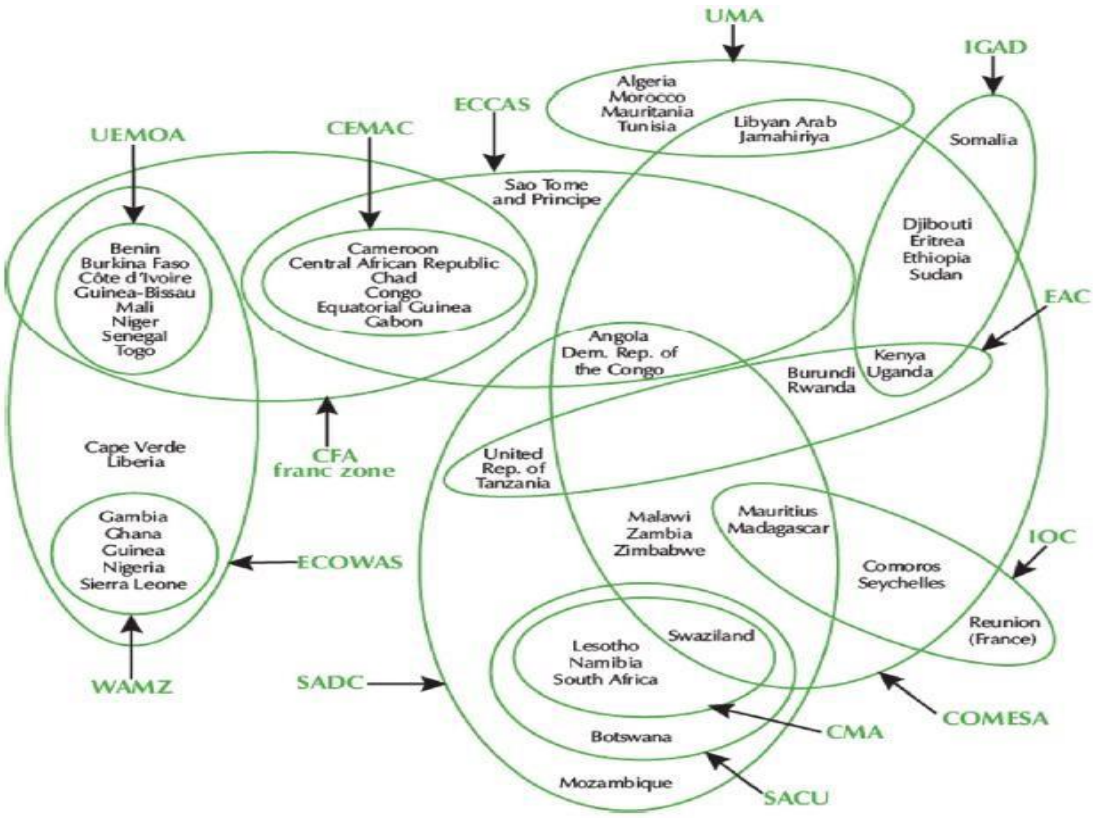

Strengthening ، Source :United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) Economic Development in Africa Report، Regional Economic Integration for Africa's Development P12. ، 2009، Geneva: United Nations 12،

شكل رقم (14) الهيكل المقترح لوحدة متابعة التكتلات الاقليمية

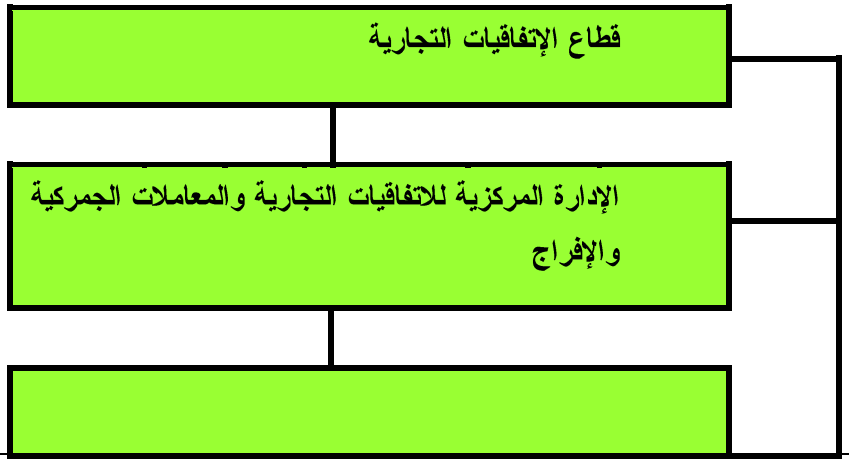

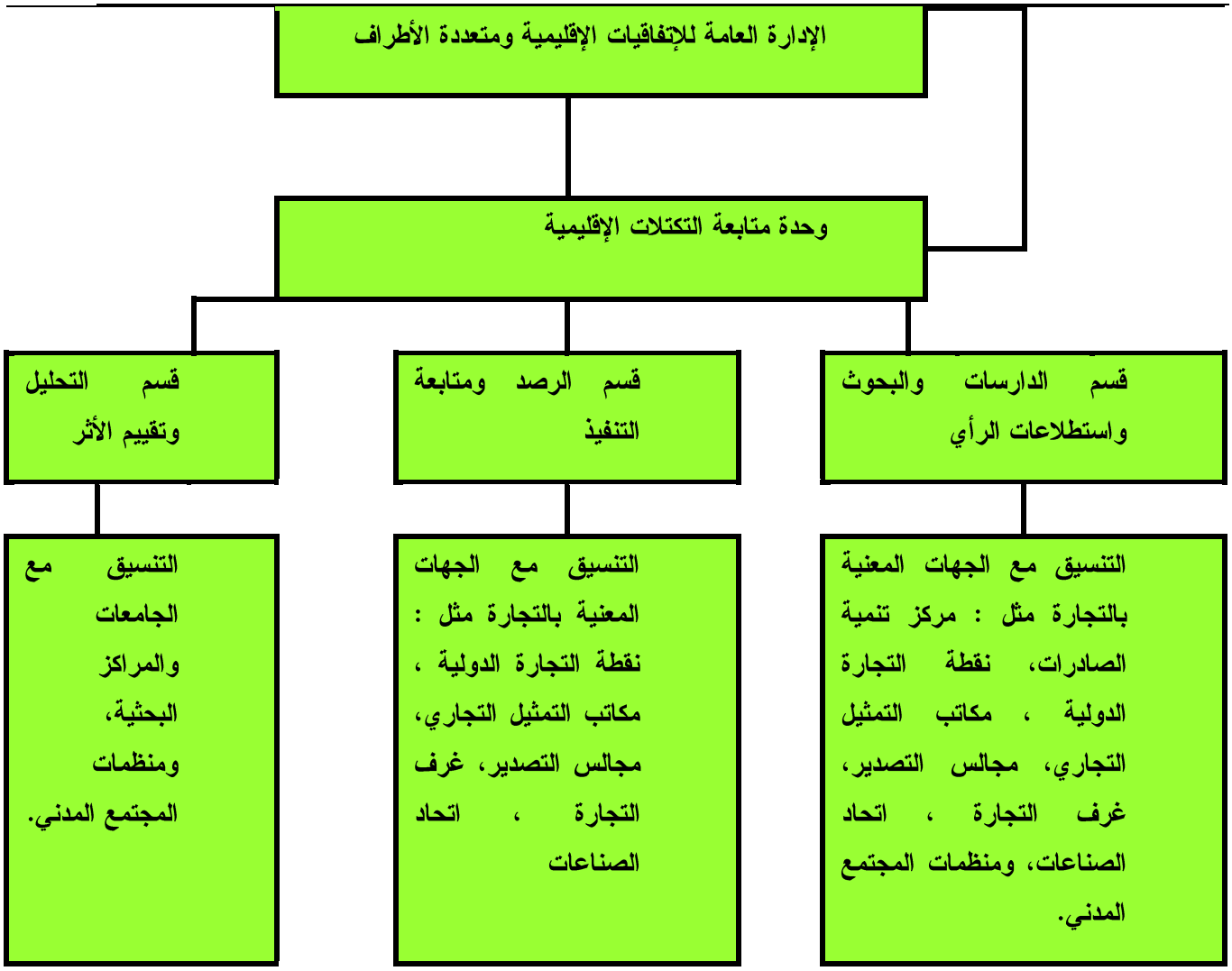

المصدر أعداد الطالب.

حيث يقوم قسم الدارسات والبحوث واستطلاعات الرأي بالمهام الاتية: تعزيز الوعى العام حول حقوق مصر والتزاماتها فى تلك الاتفاقية فى الأوساط التجارية ، إعلام المجتمع التجاري بأخر تطورات تنفيذ الاتفاقية ، تنمية الوعى الإنتاجي والتصديرى فى الأوساط الانتاجية من خلال اعلانات دورية بالوسائط المرئية والمسموعة والمقروئة تحث على مراعاة جوانب الكفاءة والجودة والعزم نحو النفاذ لأسواق دول التجمع ، توفير المعلومات عن أسواق دول التجمع (الانتاج والاستهلاك) من خلال إعداد التقارير السلعية للمحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية الممكن تصديرها والبيانات الدقيقة عن الاسعار وحجم الطلب الأجنبي فى دول الاتفاقية وحجم العرض فى مصر مع ادماجها بالدراسات التنبؤية بحجم الطلب والاسعار لتمكين المصدري من اتخاذ القرارات التصديرية ، استطلاع الأراء بشأن جدوى الاستفادة من هذه الإتفاقيه

، واتاحة تلك المعلومات للمصدرين والمستوردين والمنتجين بسهولة ودون تكلفة على شبكة الانترنت (موقع قطاع الاتفاقيات التجارية الإلكتروني) ، إعدادات الدراسات بشأن تفعيل تطوير العلاقات مع دول التجمع وآليات تعظيم الاستفادة، إعداد دلائل ونشرات بالمواصفات والمعايير القياسية بدول التجمع، اصدار النشرات والأدلة الدورية للمنتجات المحلية ونسب المكونات المحلية لها وأسعارها وكذلك أنواع الزراعات المتاحة وتوزيعها على السفارات والقنصليات والملاحق التجارية ونقط التجارة الدولية لدول التجمع فى مصر، دعوة الملحقين التجاريين والمستوردين فى دول التجمع لزيارة المشروعات الانتاجية القائمة لتعريفهم بإمكانيات الانتاج وجودته.

مع اشتراط أن تعتمد دراسات وتقارير السوق التي يعدها قسم الدراسات واستطلاعات الرأي على علوم الاثنوجرافي "**Ethnography** " حيث الدراسة العملية لمجتمعات دول التجمع من خلال العمل الميداني

لمجموعات تعيش حياة عادية وسط تلك المجتمعات لاستيفاء متطلباته وفقاً للعادات والتقاليد والخبرات والثقافات والمتغيرات والحالة الاقتصادية والاجتماعية والسلوكيات.

ثم يقوم قسم الرصد ومتابعة التنفيذ وفقا لما توصل إليه من قسم الدراسات والبحوث واستطلاعات الرأي بالمهام

الاتية: متابعة حركة التبادل التجاري مع دول التجمع، رصد المشكلات والمعوقات التي تعترض حركة التبادل

التجاري مع دول التجمع، التأكد من التزام دول التجمع بأحكام الإتفاقيه.

وبناء على ذلك يقوم قسم التحليل وتقييم الأثر وفقا لما توصل إليه من قسم الرصد ومتابعة التنفيذ بالمهام الاتية:

-اعداد التقييمات الخاصة بتأثير الاتفاقية على الاقتصاد المحلى.

-تقييم مسار الاستفادة بالاتفاقية ومقارنته بالمستهدف منها.

-اقتراح السياسات والممارسات اللازمة لحماية الاقتصاد من التأثيرات والممارسات السلبية وغير العادلة من قبل منتجات دول التجمع.

-اقتراح السياسات والممارسات اللازمة فى حالة عدم التزام دول التجمع بأحكام الاتفاقية.

ب- تنشيط التبادل الثقافي بين مصر والدول الأعضاء مع ضرورة تصحيح الصورة الأفريقية داخل الأوساط الإعلامية والثقافية المصرية.

7-2- تقليل تكلفة ووقت الإجراءات الجمركية وتقليل معدلات المخاطر بأسواق دول التجمع من خلال الاليات الاتية:

أ- إعتماد تطبيق خدمات الفحص قبل شحن الواردات " **PSI** " بالتنسيق مع دول الاتفاقية، حيث يتم الاتفاق

على التعاقد مع شركات خاصة من أعضاء الاتحاد الدولي لوكالات الفحص " **IFIA** " تقوم بتثمين وتحديد منشأ الواردات قبل شحنها فى ميناء التصدير وتشرف على ختم واغلاق الحمولة فى الحاوية بعد التفتيش

عليها مما يقلل من مدة بقاء الواردات فى الميناء ويسرع من فترة نفاذ الصادرات لأسواق دول التجمع حيث يخاض وقت بقاء الصادرات المصرية بموانئ تلك الدول وكذلك صادراتها الموجهة الى مصر.

ب- التوسع فى إبرام اتفاقيات لضمان الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي بين مصر وبين دول السوق

وأكبر عدد ممكن من الدول المصدرة لرؤوس الأموال.

7-3- حفز نفاذ الصادرات المصرية لأسواق دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا من خلال الاليات الاتية:

أ-تحويل دعم الصادرات إلى دعم يقدم بناءاً على النفاذ لأسواق جديدة خاصة بدول الاتفاقية مع التمييز بين القطاعات التصديرية فى مبالغ الدعم المقدمة بحيث يزيد مقدار الدعم كلما قام المصدر بالنفاذ إلى أسواق جديدة من دول الاتفاقية مع مراعاة ان تختلف مبالغ الدعم وفقا للمنتج المصدر بحيث أن الدعم المقدم للصادرات الزراعية يختلف عن الدعم المقدم للصادرات الصناعية والدعم المقدم للصادرات الصناعية من المواد الخام يختلف عن الدعم المقدم للصادرات الصناعية من المنتجات الوسيطة ونصف المصنعة والذى بدوره يختلف عن الدعم المقدم للصادرات الصناعية من المنتجات الصناعية تامة الصنع والدعم المقدم للسلع الاستهلاكية يختلف عن الدعم المقدم للسلع الإنتاجية. وأن يكون ذلك الدعم موجه للسلع القابلة للتصدير التي تواجه مشكلات فى الأسواق الأجنبية، مع تحويل جزء من دعم الصادرات الى قروض مالية بأسعار فائدة مخاضة وآجال سداد طويلة وتوجيهها إلى حكومات دول التجمع وعلى ان تكون تلك القروض مشروطة بشراء منتجات سلعية ذات منشأ مصري من السوق المصري وبالتأكيد

ريثما تدخل المنتجات المصرية أسواق تلك الدول فإن ذلك يعنى ارتفاع فى الطلب مستقبلياً على مكونات وأجزاء تلك المنتجات التي تم استيرادها من مصر.

ب–استحداث العمل بقاعدة التراكم الثنائي والقطري للمنشأ بين دول التجمع لتسهيل تبادل الصادرات البينية لدول السوق.

جـ–وضع قواعد للشركات الانتاجية القائمة بالتصدير أو الراغبة فى التصدير لأسواق دول التجمع وربطها بالحوافز والمزايا المالية المقدمة لصادراتها.

د– دعم الدولة لجزء من تكاليف نقل الصادرات المصرية للدول الأعضاء.

هـ–دعم شركات التأمين والبنوك التي تقدم خدمات تأمين وضمان وتمويل الصادرات المصرية لدول التجمع من خلال تخفيض معدل ضرائب الدخل عليها طالما تجاوز حجم ائتمانها أو ضمانها السنوي عن نسب معينة لدول التجمع.

و–تخفيض تسعيرة خدمات الموانئ للصادرات والسلع المستوردة بغرض الاستخدام المباشر فى الإنتاج.

وتجهيز صالات تخزينية بالمطارات الجوية على مستوى الجمهورية والتوسع فى امكانية الشحن الجوي من المحافظات الأخرى التي تحتوى على مطارات غير القاهرة والاسكندرية وزيادة عدد الرحلات الجوية لدول الاتفاقية لتقليل تكلفة التصدير مع التوسع في انشاء خطوط الطيران والنقل الملاحي المنتظمة ومراكز الخدمة

اللوجستية بين مصر والدول الأعضاء.

ر–إنشاء مكتب لتشجيع الصادرات المصرية لدول الاتفاقية يضم كافة الخدمات التي يحتاج إليها المصدرون فى مكان واحد من اصدار شهادات المنشأ وينسق بين المصدر وبين هيئة تنمية الصادرات وصندوق دعم

الصادرات ومكاتب التمثيل التجاري ونقطة التجارة الدولية"International Trade Point" والسفارات والملاحق التجارية

بالخارج والسفارات والملاحق التجارية للدول الأجنبية بالداخل.

ز-تقديم الدولة قروض بأسعار فائدة مخاضة نسبياً للشركات الإنتاجية المصرية التي لديها فروع وحجم مبيعات

فعلية بدول الاتفاقية.

ط-دعم نموذج مثلثات النمو [26] " growth triangle "بين مصر وليبيا والسودان في مجالات الصناعة للجمع بين نقاط القوة للشركاء الثلاث فى مراحل الانتاج، البحث والتطوير، نقل التكنولوجيا، تطوير تقنيات الانتاج، التسويق، والاستفادة باقتصاديات الحجم بين تلك الدول لتسهيل النفاذ لأسواق باقي دول الاتفاقية. [27]

-أهم المزايا التي عادت على مصر من الإنضمام للكوميسا:

1-نفاذ الصادرات المصرية لسوق واسع يبلغ عدد سكانه حوالى ٤٠٠ مليون نسمه .

2-تتمتع السلع المصرية المصدرة إلى الدول الأعضاء بإعفاء تام من كافة الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى .

3-لا يوجد استثناءات سوى مع دولة السودان وكينيا وموريشيوس .

4-الاستفادة من المساعدات المالية التي يقدمها بنك التنمية الإفريقي وغيره من المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

---

[26]- وهى مناطق صناعية مشتركة بين ثلاث دول أو أكثر متقاربة جغرافياً يتم فيها الاستفادة من عوامل الميزة النسبية لعوامل الانتاج فى لكل طرف وتقوم الأعضاء بتوحيد السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بتلك المناطق وذلك من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة الصادرات والقدرة على استهداف الأسواق الأجنبية. انظر:

-Meena Singh, growth triangles Southeast Asia: Relevance for peace and stability in Asian, international journal an arts, management and humanities, 4(1): Research Trend, 2015, pp 63-65 -Chia Siow Yue, Regionalism and sub regionalism in Asian: the free trade area and growth Triangle Models, National Bureau of economic Research, Nebar-ease, volume, university of Chicago, 1997, pp298 – 303.

[27] -محمود عمرو فتيحة حنفي، معوقات استفادة الاقتصاد المصري من التبادل التجاري مع أسواق دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا وآليات تعظيم الاستفادة منها، جامعة طنطا - كلية التجارة، مجلة التجارة والتمويل، عدد4، القاهرة،2019، ص ص 510-548

-أهم السلع التي أظهرت مصر تفوقاً مطلقاً فيها بين دول الكوميسا:

تتسم الصادرات المصرية إلى الكوميسا بالتنوع النسبي مقارنة بوارداتها إلا أن سلعتا الأرز والأدوية استحوذتا على الكم الأكبر من الصادرات والشاي الأسود ، وبذور السمسم على الواردات ، مما يعكس سيطرة المنتجات الزراعية على النصيب الأكبر من التجارة البينية لمصر مع دول الكوميسا .

- الموقف الحالي للتخفيضات الجمركية المطبقة فى الكوميسا:

1-تقوم دول (مصر ، كينيا ، السودان ، موريشيوس ، زامبيا ، زيمبابوي ، جيبوتي ، مالاوي ، مدغشقر ، رواندا ، بوروندي) فيما بينها بمنح السلع والمنتجات ذات منشأ الكوميسا إعفاءً تاماً من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وانضمت جزر القمر إلى تلك الدول فى01 /01 / 2006 كما إنضمت ليبيا فى01 /01 / 2006 وإنضمت سيشل إلى منطقة التجارة الحرة مع الاحتفاظ بقائمة سلع مستثناه .

2-أوغندا واريتريا : تطبق تخفيض بنسبة 80% على وارداتها من دول الكوميسا وتقوم مصر وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل بفرض 80 % تخفيض على وارداتها من تلك الدول .

3-أثيوبيا : تطبق تخفيضاً جمركياً بنسبة 10% من الرسوم الجمركية المقررة على وارداتها من دول الكوميسا ، تقوم مصر بفرض 10% تخفيض على الواردات من دولة أثيوبيا .

4- الكونغو الديمقراطية(زائير) :لا تقوم بمنح أية تخفيضات جمركية وكذا لا تقوم دولة سوازيلاند بتطبيق أية إعفاءات جمركية وهناك مهلة ممنوحة لها فى إطار عضويتها مع الاتحاد الجمركي لدول الجنوب الإفريقى.

ى ــ الصادرات المصرية المتمتعة بالإعفاء:

1-تتمتع كافة السلع المصرية المصدرة إلى الدول الأعضاء بإعفاء تام من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وفقاً لنسب التخفيضات التي تقرها كل دولة وعلى أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

2-لا يوجد استثناءات إلا لدولة السودان وكينيا وموريشيوس وسيشل حيث تقدمت السودان فى 2001/05/23 بقائمة سلبية (تتضمن 58 سلعة لا يسمح باستيرادها من مصر إلا بعد سداد الرسوم كاملة) ثم قامت السودان فى20 /07/ 2003 بناء على طلب الجانب المصري بمراجعة القائمة وتخفيض عدد

السلع المدرجة فى تلك القائمة وانتهى الموقف على قيام السودان بتخفيض الرسوم الجمركية بواقع 30%على بعض السلع وهى :

(مراتب الإسفنج ، شمع الإضاءة ، المواسير ، سيارات بكراسي ومينى باص ومبردات المياه والتليفزيونات والتليفونات ومفاتيح الكهرباء والأبواب والشبابيك الحديدية والأثاث المنزلي).

3-احتفاظ السودان ببعض السلع المستثناة من تطبيق الإعفاءات وتتمثل تلك السلع فى:

(السكر ، الدقيق ، السجائر ، المياه الغازية ، الصلصة ، المربات والعصائر ، البسكويت والحلويات ، الطحينة والزيوت النباتية ، الصابون ، الغ زول القطنية ، المنسوجات القطنية والمنسوجات المخلوطة ، القطن الطبي ، الملابس الجاهزة والتريكو ، الأحذية الجلدية ، أحذية البلاستيك وأحذية القماش ،وأحذية الإسفنجات ، الدهانات (عدا دهانات السفن والسيارات) ، أعواد الثقاب ، الإطارات (عدا إطارات الجرارات والمعدات الزراعية ، العجلات ، المواتير ، الرافعات الشوكة والآليات المنفصلة) والبطاريات السائلة والجافة والأكياس البلاستيك ، العطور ومستحضرات التجميل ، ألواح الزنك ، أسياخ التسليح والسيارات الصغيرة والخوص والصاج والثلاجات ، مكيفات الماء وأسلاك الكهرباء والكوابل ، علب وصناديق الكرتون ، الأسمنت ، الأبواب والشبابيك الخشبية ، الألمونيوم ، الأثاث المكتبي) .

4-قامت كينيا بمد التدابير الحمائية المفروضة على وارداتها من السكر لفترة أربعة سنوات تنتهى فى 2012 مع النص على زيادة حصة مصر سنوياً كما تم التفاوض مع الجانب الكينى لزيادة الكميات المصدرة من القمح فى إطار الحصة المعفاة (فيما زاد عن الحصة يفرض عليه 60% رسوماً جمركية).

5-تقوم موريشيوس باستثناء بعض السلع من الإعفاء الجمركي التام ، تلك السلع هي المنظفات ، الصابون ، الدهانات ، الفوط الصحية حيث يتم فرض رسوم عليها بواقع 40% فى حين يتم فرض 20%على الحفاضات المستوردة من مصر.

6-أما دولة سيشل فطالبت باستثناء السلع التالية:(الكحوليات ، التبغ ، السجائر ، البترول ومنتجاته ، السيارات ، الشاي ، المشروبات الغازية والعصائر ، المياه المعدنية ، الألبان السائلة ، الصلصة الأسماك الطازجة والمحفوظة ، التماثيل (الخشبية والمصنوعة من اللدائن) الخضروات والفاكهة ، الدواجن ، لحوم الخنزير ، الورد الطازج).

ك -الواردات المصرية المستثناة من الإعفاء الجمركي :

تسرى الإعفاءات الجمركية على كافة السلع المستوردة من جميع الدول الأعضاء والتي تحقق قيمة مضافة تعادل 45% ولا تحتفظ مصر بأية قوائم سلبية سوى مع دولة

السـودان بحيـث تتمثـل السـلع المستثناة فى : الحمص ، والمنسوجات القطنية ، المنسوجات المخلوطة ، والملابس الجاهزة والتريكو.

ي –أهم المعوقات التي تحد من استفادة مصر من انضمامها إلى الكوميسا:

1–النقص الشديد فى التمويل الخاص بالمشروعات الاستثمارية المشتركة .

2–نقص وسائل المواصلات سواء البحرية أو الجوية ، أو البرية ، والإفتقار إلى وسائل الإتصال .

3–عدم توافر بيانات كافية عن الظروف والموارد وغيرها مما يساعد على التخطيط السليم.

4–المشكلات المتعلقة باختلاف الإجراءات والنظم.

5–عدم التنسيق بين البنوك فى الدول الأعضاء.

ل– أهم التحديات التي تواجه الكوميسا:

1–العولمه والتحديات الإجتماعية والسياسية : كالفقر والأميه والبطالة وتفشى الأمراض المزمنة.

2–قصور الأداء الإقتصادي للدول الأعضاء .

3–المعوقات الخارجية: أدت اتفاقيات التجارة الاقليمية لدول O E C D إلى انخفاض صادرات إفريقيا بشكل عام.

4–ارتفاع متوسط التعريفة الجمركية مما يؤثر سلباً على القدرة التنافسية فى السوق العالمية.

خلاصة البحث والتوصيات:

قامت مصر بتوقيع العديد من اتفاقيات التجارة الحرة وذلك بغرض توثيق علاقاتها الاقتصادية مع التكتلات الاقتصادية سواء إقليمياً أو دولياً أو حتى بشكل ثنائي، حيث سعت مصر لزيادة حجم تجارتها الخارجية مع دول تلك الاتفاقيات بهدف تقليل العجز المستمر فى الميزان التجاري لها، إلى جانب تحقيق العديد من المنافع من تلك الاتفاقيات. وتعد اتفاقية الكوميسا من أهم الاتفاقيات التجارية لمصر، وذلك يرجع لما تتمتع به من خصائص تميزها عن غيرها من الاتفاقيات التجارية الأخرى، ومن هذا المنطلق هدفت الدارسة إلى تقييم معدلات التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا في ضوء التغيرات الاقتصادية الأخيرة. وأظهرت نتائج الدارسة وجود تأثير معنوي وإيجابي لكل من(حجم الناتج المحلي الاجمالي لمصر وأثر الاتفاقية) على الميزان التجاري المصري، بينما كان هناك تأثير سلبى ومعنوي للمسافة على الميزان التجاري المصري.

وفي هذا الشأن توصي الدارسة بما يلي:

1–العمل على زيادة الصادرات المصرية من السلع الصناعية لدول الكوميسا للاستفادة من القرب الجغرافي واتساع أسواق تلك الدول.

2-زيادة الاستثمارات بين مصر ودول الكوميسا عن طريق إنشاء منطقة مشتركة للاستثمار بين دول الكوميسا وإعطاء حوافز للمستثمرين في المجالات التي لا تستنزف الموارد الطبيعية وخاصةً المياه.

3-الاهتمام بضرورة تطوير البنية الأساسية وخاصة قطاع النقل والمواصلات بالدول الأفريقية، والتي تمثل عائقاً أساسياً أمام التوسع فى التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا .

4-توفير نظام تأمين وائتمان لتشجيع المصدرين المصريين على الدخول للأسواق الأفريقية الواعدة.

5-الاهتمام الحكومي بتوفير وسائل نقل امنة وجيدة للدول الافريقية المختلفة.

6-يجب استفادة مصر بتحويل المواد الخام الأولية إلى منتجات نهائية مصنعة أو شبه مصنعة بهدف زيادة تنافسية الصادرات المصرية والاستفادة من القيمة المضافة وتغطية احتياجات تلك الأسواق الأفريقية من العديد من المنتجات.

7-عمل مراكز تجميع وتسويق للسلع المصرية فى بعض الدول الافريقية وذلك بغرض تسهيل تداول السلع لباقي الدول التي لا تطل على موانئ وخاصة من دول الكوميسا.

References:

- عبـــد الله ، اســـماعيل صبري ، وحدة الأمة العربية ،1995، ص 99
- بكري ، كامل ،" التكامل الاقتصادي" المكتب العربي الحديث، الاسكندرية،1984.
- عبد الحميد، براهيمي، ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 1980، ص289
- عبد الرحيم، اكرام، " التحديات المستقبلية التكتل الاقتصادي العربي "، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة ،2002، ص61
- الباشا، فائزة ، الأمن الاجتماعي والعولمة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا،ط1 ، بيروت،2009 ص ص 4- 6
- بكري، كامل ، الاقتصاد الدولي " التجارة الدولية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 202 .
- لا بوينت، هل السرعة مهمة؟ أثر العمالة في زيادة الوصول إلى الإنترنت، كلية الدراسات العليا في الآداب والعلوم بجامعة جورج تاون ،2015
- لينز، سكندر، ميركوفيتش، الآثار الاقتصادية الكلية للبنية التحتية للنقل على النمو الاقتصادي: حالة أوروبا الوسطى والشرقية الدول الأعضاء، تايلور وفرانسيس.2017

- الإمام، محمد محمود ، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر ،2000، ص 43 .
- الإمام، محمد محمود ، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، (2002). ص20
- مراجعة أدوات الفحص لتقييم الاستدامة والمرونة المناخية لتطوير البنية التحتية، الصندوق العالمي للحياة البرية، 2017
- مرسي فؤاد، دراسة مقارنة للتكامل الاقتصادي العربي، مجلس الوحدة الاقتصادية، الأمانة العامة، عمان، 1983، ص 5 .
- مصباح ،عامر، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2006، ص298
- مصباح، عامر، نظريات تحليل التكامل الدولي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2008، ص39
- موريس شيف ول، آلن وينترز ،" التكامل الإقليمي والتنمية "، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة ،2002، ص 79 .
- يوسف ،عمرو محمد ،" التنسيق الضريبي وأثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي–دراسة مقارنة بالاتحاد الأوروبي وبعض التكتلات الاقليمية الأخرى" دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2017، ص9–12.

English References:

- African Development Bank group, African union and Economic Commission for Africa, African statistical year book, 2014.
- African union, & Others, Assessing Regional integration in Africa IV, Op Cit , pp 219 – 221.
- Bela Balassa « The Theory of Economic Integration » R.D. Irwin, 1961, p1.

- Bougna, Roberts, Melecky, Xu, Transport Corridors and Their Wider Economic Benefits: A Critical Review of the Literature, World Bank, 2018 Melo, Graham, Brage-Ardao, The Productivity of Transport Infrastructure Investment: A Meta-1
- Border investments in the COMESA Region, Study Report, 30/ 6/2012.
- COMESA Secretariat ،International Trade statistics, Op Cit, p16, P18.
- COMESA Secretariat ،key issues in regional integration, Op Cit ،p10
- COMESA Secretariat, A Comprehensive study on cross-border investments in the COMESA Region, Op Cit, p54